المملكة المغربية
البرلمان
مجلس المستشارين
المستشار خالد السطي -
المستشارة لبنى علوي

الرباط في: 04/08/2025

سؤال كتابي رقم: 7960

إلى السيدة الوزيرة المنتدبة لدى رئيس الحكومة المكلفة بالانتقال الرقمي وإصلاح الإدارة

تحت إشراف السيد رئيس مجلس المستشارين المحترم

الموضوع: مراجعة منظومة التعويضات عن المسؤولية وتحقيق الإنصاف بين مختلف القطاعات الحكومية

سلام تام بوجود مولانا الإمام؛

السيدة الوزيرة المحترمة،

لا يخفى عليكم حجم الأعباء والمسؤوليات الجسيمة التي تتحملها الأطر الإدارية التي تزاول مهام التدبير والتسيير بمختلف الإدارات العمومية (رؤساء المصالح، رؤساء الأقسام، المديرون...)، وما يرافق ذلك من ضغوط مهنية، وتحديات قانونية، وواجبات أخلاقية في خدمة المرفق العمومي.
ورغم هذا الدور المحوري، فإن التعويضات المخصصة عن المسؤولية ما زالت مجمدة عند مرسوم 1976، ولم تخضع لأي مراجعة تأخذ بعين الاعتبار التحولات الاجتماعية والاقتصادية، وكلفة المعيشة التي تضاعفت عدة مرات. وهو ما يجعل هذه التعويضات غير محفزة وغير منصفة، حيث يبلغ تعويض رئيس مصلحة، في عدد من القطاعات، حوالي 1700 درهم فقط شهرياً، رغم المهام الكبرى الموكولة إليه.

والأدهى من ذلك، أن هناك تفاوتًا كبيرًا في منظومة التعويضات بين القطاعات الحكومية، حيث تستفيد بعض الوزارات، من مراسيم خاصة تمنح أطرها تعويضات متنوعة (عن التنقل، تدبير الأموال، المخاطر...)، بينما تستمر قطاعات أخرى، مثل التعليم والصحة وغيرها، في اعتماد المرسوم القديم دون تحيين أو تطوير.
فكيف يُعقل أن نقول إن التعليم أولوية وطنية بعد الوحدة الترابية، وكيف يعقل أن يتحمل رؤساء المصالح والأقسام مسؤولية رئاسة وتنزيل برامج ومشاريع خارطة الطريق، بينما تبقى تعويضات مسؤوليه في أسفل ترتيب الامتيازات الإدارية؟ الأمر الذي لم يعد يشجع الكفاءات على التقدم

للتباري على مناصب المسؤولية.

لذا نسائلكم السيدة الوزيرة المحترمة عن:

- الإجراءات التي تعتزمون اتخاذها لتحديث المرسوم رقم 2.75.864 المتعلق بالتعويض عن المسؤولية، الصادر سنة 1976؟
- التدابير المزمع اتخاذها لاعتماد معايير موحدة أو منصفة للتعويضات عن المسؤولية، تراعي طبيعة المهام ومستوى الأعباء وليس فقط الانتماء القطاعي؟
- توقيت الشروع في إصلاح شمولي لمنظومة التعويضات، بما يكرس العدالة الأجرية والإنصاف بين مختلف الأطر الإدارية؟

وتفضلوا بقبول فائق عبارات التقدير والاحترام.

الإمضاء

السطي خالد